

# عقد الامتياز

كألية لاستغلال العقار  
الموجه للإستثمار الصناعي



د. خواجية سميحة حنان



AlphaDoc

## المحتويات

11	..... مقدمة
	<b>المبحث الاول: التطور القانوني لعقد الامتياز</b>
18	المطلب الاول: أحكام عقد الامتياز قبل صدور الامر 04-08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008.....
19	الفرع الاول: أحكام عقد الامتياز في قوانين الاستثمار وقوانين المالية ..
19	أولا: أحكام عقد الامتياز في قوانين الاستثمار .....
26	ثانيا: أحكام عقد الامتياز في قوانين المالية .....
33	الفرع الثاني: أحكام عقد الامتياز في ظل الامر 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 .....
33	أولا -تعدد الثغرات من حيث الشكل في الامر 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 .....
35	ثانيا: الشروط التنظيمية لعقد الامتياز في ظل الامر 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 .....
35	1-الجانب الاجرائي لعقد الامتياز .....
44	2-الجانب الموضوعي لعقد الامتياز .....
54	المطلب الثاني: أحكام عقد الامتياز بعد صدور الامر 04-08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 .....
59	الفرع الاول: شروط عقد الامتياز بعد صدور الأمر 04-08 .....
59	أولا: شروط عقد الامتياز التنظيمية بعد صدور الامر 04-08 .....
72	ثانيا: شروط عقد الامتياز التعاقدية بعد صدور الامر 04-08 .....

74	.....ثالثا:زوال عقد الامتياز.....
76	رابعا:إدراج تعديلات جديدة في الامر 04-08 بخصوص صيغة منح الامتياز والجهة المكلفة بمنحه.....
	<b>المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الامتياز.</b>
88	المطلب الاول:مظاهر عقود القانون العام و الخاص في عقد الامتياز...
88	الفرع الاول: مظاهر عقود القانون العام في عقد الامتياز .....
95	الفرع الثاني: مظاهر عقود القانون الخاص في عقد الامتياز .....
105	المطلب الثاني: تمييز عقد الامتياز عن بعض الانظمة المشابهة .....
105	الفرع الاول:تمييز عقد الامتياز عن بعض الانظمة القانونية في القانون الخاص .....
106	أولا -عقد الامتياز وحق الانتفاع .....
107	ثانيا -عقد الامتياز وعقد الايجار .....
110	ثالثا- عقد الامتياز وحق الامتياز في التأمينات العينية .....
111	الفرع الثاني:تمييز عقد الامتياز عن بعض الانظمة القانونية المشابهة له في القانون العام.....
111	أولا- عقد إمتياز العقار الصناعي وعقد إمتياز المرافق العامة .....
114	ثانيا - عقد إمتياز العقار الصناعي وعقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT) .....
115	ثالثا - تمييز عقد الامتياز عن الانظمة المشابهة له في التشريعات الوضعية .....
143	..... خاتمة .....
147	..... المراجع .....